المرصد
مين على الأحداث
الخميس 19 اغسطس 2021 | 37 صفحة | العدد: 179 | نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية

تحولات سياسية كبرى في المغرب العربي

ملف الفساد في تونس.. تعقيداته وآثاره وآليات مواجهته

الاشراف: عبدالباسط غبارة - الاخراج: عبد الحميد الدبار

الافتتاحية

أزمات داخلية وخسائر متواصلة

هل تنتهي حقبة «الاخوان» في المغرب العربي

مجلة «المرصد»

تشهد دول المغرب العربي تحولات سياسية هامة خلال الفترة الأخيرة خاصة مع تراجع تيار الإسلام السياسي ممثلا في جماعة «الاخوان»، بسبب ضعف الأداء السياسي والاقتصادي للجماعة في الحكم على امتداد السنوات الأخيرة وعدم قدرتها على استيعاب وتحقيق تطلعات فئة واسعة من الشعب خاصة من الشباب المهمش.

في تونس،تترنح حركة النهضة الاخوانية وتتفاقم أزماتها الداخلية في ظل تصاعد وتيرة الخلافات حيث وقع 49 من اعضاء مجلس الشورى للحركة، على عريضة داخلية لسحب الثقة من رئيس المجلس عبد الكريم الهاروني.وذلك بسبب ما اعتبروه وجود مسؤولية جسيمة في الانحراف بدور مجلس الشورى عن المهام المنوطة به، فضلا عن اعتباره قد ارتكب أخطاء اتصالية غير مسبوقة ساهمت في تأجيج الشعب التونسي ضد الحركة، حسب اذاعة «الديوان اف أم» المحلية.

وكان الهاروني ظهر في مقطع فيديو سبق أحداث 25 يوليو/ تموز الماضي، قال فيه إن «حزبه سيمارس ضغوطات على رئيس الحكومة قصد تفعيل صندوق الكرامة، الذي سيمنح تعويضات لمن يعتبرونهم ضحايا الاستبداد في الفترات السابقة».وأثار الفيديو موجة غضب في الشارع التونسي خاصة وأن البلاد تشهد أوضاعا اقتصادية صعبة.

وتصاعدت وتيرة الانتقادات لحركة النهضة في الآونة الأخيرة، وهي انتقادات باتت تصدر عن قواعدها الانتخابية ومؤيديها قبل خصومها ومنافسيها، إذ تُتهم الحركة التي فازت في أغلب المحطات الانتخابية التي عرفتها تونس بعد العام 2011 بأنها السبب في تأزيم وضع البلاد ووصولها إلى مرحلة خطيرة تنذر بالانهيار التام.

مرحلة دفعت الرئيس التونسي قيس سعيد في 25 تموز/ يوليو الماضي،الى عزل رئيس الوزراء هشام المشيشي، وتجميد البرلمان وذلك ضمن إجراءات استثنائية قال الرئيس التونسي إن مصلحة الوطن أملتها لإنقاذ البلاد من وضع متعفن سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

وبعد فشل محاولاتها للتصعيد وتهديدها بالنزول الى

تُتهم حركة النهضة التي فازت في أغلب المحطات الانتخابية التي عرفتها تونس بعد العام 2011 بأنها السبب في تأزيم وضع البلاد ووصولها إلى مرحلة خطيرة تنذر بالانهيار التام.

الشارع اضافة الى فشل محاولاتها لكسب التأييد الدولي ضد قرارات الرئيس التونسي،لم تجد حركة النهضة بدا من محاولة استمالته وذلك من خلال دعوتها له لتقديم خارطة طريق بخصوص المرحلة المقبلة والحوار للخروج من الحالة الاستثنائية،وهي الدعوة التي سرعان ما رفضها الرئيس التونسي.

وقال الرئيس التونسي قيس سعيّد ،الاثنين،سأكون في موعد مع التاريخ، ولن أتراجع إلى الوراء،وإنّ من يحاول أن يوهم نفسه بأنّه سيعود إلى الوراء فهو واهم، مضيفا: «وليذهب بخريطته وبالحوار الذي يتوهم أنّه يمكن أن يُنظّم».وأضاف قيس سعيد أنّه لا يسعى إلى التشفي، لكنه لن يسمح مطلقا بإفلات الإرهابيين والذين نهبوا أموال الشعب».

ونقل موقع «ارم نيوز» الاخباري عن المحلل السياسي محمد صالح العبيدي،قوله أن حركة النهضة أصبحت تواجه مأزقا غير مسبوق، فبعد أن حاولت التهديد بالنزول إلى الشارع، وربط قنوات خارجية للضغط على الرئيس التونسي قيس سعيّد للعودة إلى الوراء والحوار، لم تتبقَ لها أي آمال في تراجع الرئيس ليعود نفوذها البرلماني.

واعتبر العبيدي أن حديث الرئيس التونسي عن عدم العودة إلى الوراء، وعدم التسامح مع المتورطين في الإرهاب ونهب التونسيين،يؤشر على توجّه نحو «تعميق جراح» الحركة، ومزيد إحراجها في المشهد السياسي، بعد فتح الملفات التي تدينها بشكل رسمي في القضاء. مؤكدا أن الرئيس صدّ كل الأبواب أمام الحركة لالتقاط الأنفاس والعودة إلى المشهد السياسي بأي طريقة كانت.

أزمة حركة النهضة في تونس لا تقل عن أزمة حزب «العدالة التنمية» الذراع السياسي لحركة الاخوان في المغرب والذي يشهد تراجعا كبيرا ظهرت معالمه مع خسارته لانتخابات الغرف المهنية، التي حل فيها في المرتبة الاخيرة،وذلك قبل شهر من الانتخابات المغربية التشريعية والمحلية في 8 سبتمبر المقبل

وتصدر حزب التجمع الوطني للأحرار نتائج انتخابات أعضاء

> تأمل القوى التقدمية والوطنية في المغرب أن تكون الانتخابات المقبلة حاسمة، وتلحق خلالها الهزيمة بجماعة الإخوان الموجودين في السلطة منذ ١٠ أعوام.

الغرف المهنية،بعد فوزه بـ638 مقعداً، أي بنسبة 28,61% من مجموع المقاعد ،وحل حزب الأصالة والمعاصرة ثانياً بحصوله على 363 مقعداً، أي بنسبة 16,28%، وجاء حزب الاستقلال في المرتبة الثالثة بحصوله على 360 مقعداً، بنسبة 16,14%.فيما تراجع حزب العدالة والتنمية إلى المرتبة الأخيرة بـ49 مقعدا.

وتساهم الانتخابات المهنية في تحديد ملامح البرلمان والمشهد السياسي والحكومي المقبل في المغرب. ويُعتبر تراجع حزب العدالة والتنمية مؤشراً على تراجع شعبية الحزب الحاكم في الأوساط الشعبية.وتأمل القوى التقدمية والوطنية في المغرب أن تكون الانتخابات المقبلة حاسمة، وتلحق خلالها الهزيمة بجماعة الإخوان الموجودين في السلطة منذ 10 أعوام.

وعلى وقع هذا التراجع تزايدت أزمة «اخوان» المغرب مع موجة الاستقالات التي شهدها حزب العدالة والتنمية حيث وقع 44 عضواً استقالتهم من الحزب.وشملت الاستقالة الجماعية شخصيات بارزة بالحزب في مدينة آسفي وسط المملكة المغربية، من بينهم رئيس جماعة آسفي ونوابه الأربعة ومستشارون وقياديون بالاتحاد الوطني للشغل (الذراع النقابي للحزب) ووجوه فاعلة في حركة التوحيد والإصلاح الجناح الدعوي بالمدينة.

ويتوقع مراقبون وجود موجة استقالات أخرى ستطال قيادات بارزة في حزب العدالة والتنمية الاخواني،حيث يشهد الحزب منذ أشهر خلافات وانقسامات عميقة، بلغت حد تقديم استقالات جماعية لنشطاء في الحزب، ثم قيادات، والتي ظهرت حينما قدم المصطفى الرميد الرجل الثاني في حزب العدالة والتنمية استقالته من الحزب، بسبب الخلافات العميقة التي تنخر التنظيم بالمغرب.

بالاضافة الى استقالة إدريس الأزمي من رئاسة المجلس

> تسعى جماعة الإخوان لعرقلة إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ليبيا في موعدها المقرر في ديسمبر المقبل،كونها متأكدة من خسارتها وخروجها من المشهد السياسي وبالتالي نهاية مشروعها في البلاد.

الوطني للحزب (أعلى هيئة تقريرية فيه بعد المؤتمر)، معللا الاستقالة بأن الأمور داخل الحزب «أصبحت تسير بالمباغتة والمفاجأة، والهروب إلى الأمام، وتبرير كل شئ بكل شئ، في تناقض صارخ مع ما يؤسس هوية الحزب».فيما انضمت البرلمانية والقيادية السابقة في الحزب اعتمادي الزهيدي،إلى حزب التجمع الوطني للأحرار،معللة خُطوتها بما سمته تقاعساً من هيئات الحزب في التفاعل بشكل عملي مع الأزمة السياسية والتنظيمية التي يعيشها منذ سنوات التي زاغت به عن أهدافه التي تأسس عليها.

وفي ليبيا،تسعى جماعة الإخوان لعرقلة إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في موعدها المقرر في ديسمبر المقبل،كونها متأكدة من خسارتها وخروجها من المشهد السياسي وبالتالي نهاية مشروعها في البلاد ويبدو ذلك واضحا من خلال استمرار وجود المليشيات المسلحة في غرب ليبيا اضافة والى تواصل وصول المرتزقة من قبل تركيا الداعم الرئيسي للاخوان الى غرب البلاد وهو ما يتعارض مع التوافقات والتحضيرات المتواصلة للانتخابات.

وتاتي محاولات عرقلة الانتخابات بالتزامن مع تواصل أزمات جماعة «الاخوان» الداخلية بعد ان قدم الكثير من أعضاء حزب «العدالة والبناء» استقالاتهم احتجاجا على ما اعتبروه عدم تنفيذ المراجعات التي تم الاتفاق عليها، وقبلها تم حل الجماعة في مدينة مصراتة بالكامل في أكتوبر الماضي وهي استقالات تعكس حجم الخلافات داخل الجماعة.

ويعتبر «الاخوان» في ليبيا الذراع السياسي لتركيا،التي تتهمها عدة أطراف ليبية بمحاولات نشر الفوضى في البلاد.وفي حين يطالب الليبيون والمجتمع الدولي بضرورة انهاء التدخلات الخارجية في ليبيا يصر «الاخوان» على استمرار الوجود التركي الذي يضمن استمرار وجودهم في السلطة في غرب ليبيا.

وفي هذا السياق،قال رئيس مجلس الدّولة الاستشاري في ليبيا،القيادي الاخواني خالد المشري أنّ «القوات التركية جاءت بإرادة ليبية واضحة». وأضاف المشري في حوار مع قناة «ليبيا الأحرار» الممولة قطريًا والتي تبث من تركيا، قائلا: «نرفض رفضاً تاماً أن يتم التعرض لهذه الاتفاقيات بأي شكل من الأشكال».

وبدوره حذر القيادي الاخواني محمود عبد العزيز خلال استضافته عبر برنامج «بين السطور» الذي يذاع على قناة «التناصح» التابعة للمفتي المعزول الصادق الغرياني،من المساس بالاتفاقيات مع تركيا قائلا «إياكم يا عبد الحميد الدبيبة والمجلس الرئاسي أن تمسوا الإتفاقية مع تركيا، قسمًا بالله ستكون ثورة جديدة و17 فبراير جديدة، لا يمكن أن تساوي المعتدي والمعتدى عليه، نحن نريد الصلح ولكن قولوا هذا ظالم وهذا مظلوم»،على حد زعمه.

وتتحرك المليشيات في العاصمة الليبية طرابلس بين الحين والآخر مشعلة فتيل الصراع في مشهد يؤكد الكثيرون أنه يأتي في اطار خطط تيار الاسلام السياسي لاجهاض محاولات الذهاب الى الانتخابات حيث تدرك جماعة الإخوان أن إجراء الانتخابات لن يحقق لهم أي نجاح يسعون إليه في البلاد، كما حدث معهم في الانتخابات السابقة.

يمكن القول بأن حركات الإسلام السياسي وعلى رأسها جماعة «الاخوان» في المغرب العربي قد عرفت تحوّلات لافتة ومؤثرة في المشهد السياسي للدول المغاربية خلال السنوات العشر الأخيرة، أي بعد موجات ما سمي بـ«الربيع العربي»، حيث استطاعت أن تصل الى السلطة،لكنها سرعان ما أظهرت فشلها الكبير في ادارة الازمات وارتهانها للأجندات الخارجية وبات سقوطها أمرا مسلما لكن مناوراتها مستمرة للعودة الى السلطة بأي ثمن.

استحقاقات 8 سبتمبر/ أيلول...

هل تؤشر لنهاية حكم الاسلاميين في المغرب؟

مصطفى قطبي

تكبدت الذراع النقابية لحزب العدالة والتنمية في المغرب هزيمة مدوية في الانتخابات المهنية لاسيما في قطاعي الصحة والتعليم ما يشكل إنذارا حقيقيا للحزب قبيل الانتخابات العامة المقرر تنظيمها في 8 سبتمبر/أيلول2021. لقد عجزت النقابات الموالية لحزب العدالة والتنمية في الحصول على 6 في المائة من المقاعد في اللجان الإدارية متساوية الأعضاء، أما انتخابات الغرف المهنية للسادس من غشت الجاري، فقد أكدت على سقطة جديدة لحزب العدالة والتنمية، فحزب رئيس الحكومة، لم يتمكن من تخطي المركز الثامن ب 49 مقعدا فقط، فيما حل غريمه حزب التجمع الوطني للأحرار في المركز الأول ب 638 مقعدا.

من هنا يمكن القول بأن تراجع حزب العدالة والتنمية هو مؤشر على فقدان الحزب للكثير من الروابط التي كانت تربطه بالمهنيين وبالطبقة المتوسطة عموما، من هنا يظهر جليا أن هزيمة الذراع النقابية لحزب العدالة والتنمية في المغرب، يعود بالدرجة الأولى إلى مواقفها السلبية تجاه عديد الملفات المتراكمة، وتقاعسها في الدفاع الجاد عن أهم القضايا التي تشغل بال المهنيين والطبقة الوسطى، فلا غرابة إذن من أن يعتبر البعض اندحارها شكلا من أشكال الغضب والتصويت العقابي، الذي يحمل في طياته إشارات واضحة ورسائل سياسية قوية، تستدعي التقاطها سريعا وحسن قراءتها بما يكفي من التمعن والنقد الذاتي، لكونها صادرة عن جهات لها مكانتها المتميزة في المجتمع، وتشكل ركيزة أساسية لقلعة الحزب النضالية، ولا يمكن بأي حال الاعتقاد بأن «الهزيمة» مجرد حادث عرضي، بل هي «ناقوس خطر» ينذر بالأسوأ خلال الانتخابات المقبلة.

فهذه الهزيمة المدوية تعتبر مؤشرا رئيسيا لما قد يكون عليه المشهد الانتخابي القادم، حيث يطمح المواطن المغربي إلى التغيير والتحرر من التوازنات التي تمخضت عن الانتخابات الجماعية والجهوية والتشريعية التي عرفتها سنتي 2015-2016. ورغم سعي البعض إلى التقليل من تأثير هذه الهزيمة على حظوظ الحزب في الاستحقاقات المقبلة بالتلويح باستقلاليتها التنظيمية، إلا أن الحقيقة المؤكدة أنّ الحزب الإسلامي الذي قاد الحكومة لمدة عشر سنوات يبدو منهكاً، وهذه هي سُنة ممارسة الشأن العام، ورغم ذلك فمنافسوه لا يطمئنون إلى هذا الإنهاك الظاهر، ويخوضون حربا ضارية ليسقطوا إخوان المغرب بالضربة القاضية.

لا يشك المراقبون في تكبد حزب العدالة والتنمية الحاكم في المغرب، هزائم متتالية في ظل عناصر ومعطيات موضوعية، أبرزها فساد الحزب الحاكم نفسه،

> تراجع حزب العدالة والتنمية هو مؤشر على فقدان الحزب للكثير من الروابط التي كانت تربطه بالمهنيين وبالطبقة المتوسطة عموما.

وصراع القيادات، وتناحر الطوائف داخله، بين اعتدال وتشدد، وبين براغماتية وانتهازية... ورأى عبد العزيز أفتاتي، القيادي البارز في حزب العدالة والتنمية الإسلامي، أن هناك عوامل عديدة أدت إلى هذا التراجع، داعياً نقابة حزبه إلى إجراء تقويم ذاتي دقيق لمعرفة أسباب النتائج المحققة. بدوره، قال المحلل السياسي المغربي عمر الشرقاوي، أستاذ القانون بكلية الحقوق في مدينة المحمدية، «سيحمل هذا الاندحار الانتخابي في معقل حزب العدالة والتنمية ووسط عمقه الطبقي، قلقاً جدياً واستياءً ملحوظاً، سيدخله في مرحلة شك، في انتخابات تشريعية وجماعية (بلدية) ستحدد مستقبل الحزب الحاكم لما بعد عام 2021». أما الكاتب والباحث وعضو المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية، بلال التليدي، فقد اعتبر تراجع نقابة «البيجيدي» خلال الانتخابات المهنية الأخيرة، «له علاقة بتراجع الحزب وتراجع خطه السياسي، دون أن نلغي بالكامل بعض العوامل الذاتية»، مسجلا أن «هذا مؤشر ينبغي الانتباه إليه جيدا لاستخلاص ما ينبغي استخلاصه قبل الاستحقاق الانتخابي...»

وأمام هزائمه المتتالية، لجأ حزب العدالة والتنمية الحاكم في المغرب، إلى خطاب البكائيات والمظلومية والاستهداف، حيث باتت قناعة راسخة وسلاحا قويا لديه في خوض المعارك الانتخابية، إذ أنه لا يملك من حيلة لتشتيت الانتباه عن تدبيره الكارثي وبؤس حصيلته عدا الاختباء خلف نشر الأضاليل وافتعال الصراعات الوهمية، باللعب على خطاب المؤامرة، والعداء الأعمى للمشروع الإسلامي في المغرب والمنطقة من قبل العلمانيين، والليبراليين، واليساريين، وسائر التيارات المنتمية «للعرجاء والنطيحة وما خلف الضبع»، في إعادة لكلاسيكيات السلوك الإخواني، المتمثلة في استهداف الحزب الإسلامي من قبل المنافسين.... وفي هذا السياق، قال العثماني الأمين العام للحزب ورئيس الحكومة، في كلمة ألقاها في لقاء مع أعضاء اللجنة الجهوية

> يطمح المواطن المغربي إلى التغيير والتحرر من التوازنات التي تمخضت عن الانتخابات الجماعية والجهوية والتشريعية التي عرفتها سنتي 2015-2016.

لحزب العدالة والتنمية بجهة الشرق، إن «هناك إدعاءات كثيرة تقول بأن سمعة الحزب لدى المواطنين تراجعت، وأنه فقد إشعاعه وشعبيته وتراجعت قوته السياسية». وشدد على أن حزب «العدالة والتنمية» ما يزال القوة السياسية الأولى في المغرب، مشيرا إلى أن كل جهود التشويش والتبخيس والهجوم، والأخبار المزيفة والحملات المدفوعة الأجر على مواقع التواصل الاجتماعي، لن تضر الحزب، الذي يتعرض لمثل هذه الهجومات منذ تأسيسه. وأضاف العثماني أن «لوبيات وخصوم يريدون بث الدعايات بين المواطنين، لكن الحزب لازال كما كان من قبل، قويا ومتحمسا وموجودا ليعمل، ولازال هناك التفاف من المواطنين حوله».

ولتأكيد المؤكد، أنّ العثماني يصيح في واد غير ذي زرع، فقد هزت الضربات المتتالية التي تلقاها حزب العدالة والتنمية مؤخرا، والتي تمثلت في فشله في تدبير مجموعة من الملفات وتأشيره على قرارات حكومية تتنافى مع ما يدعي الحزب أنه يدافع عنه، قلعة «المصباح» ودفعت عددا من مناضليه وأعضائه إلى الهروب لأحزاب أخرى أسابيع قليلة قبل الاستحقاقات الانتخابية المقبلة. وشهد بيت حزب العدالة والتنمية على مستوى الجهات والأقاليم، استقالات جماعية لبرلمانيين ورؤساء جماعات باسمه... والتحقوا بأحزاب أخرى. واعتبرت مصادرنا أن هذا «الهروب» ينذر بانهيار حزب العدالة والتنمية بجهات مختلفة بالمملكة، بخاصة بالجهات الجنوبية، بعد فشله في تسيير قطاعات حكومية كثيرة وتدبير ملفات كبرى.

لقد فقد الحزب بريقه وطالته السهام حتى من المقربين إليه، فقد وجهت النائبة البرلمانية عن حزب العدالة والتنمية انتقادات للحزب، ونشرت البرلمانية، تدوينة مطولة على حسابها بالفيسبوك، أكدت فيها، أنّ الحزب أنهكته سياسياً توجهات طالما حذّر منها ومن نتائجها عدد مقدر من المناضلات والمناضلين الذين تمت مواجهتهم في أحيان كثيرة بأساليب التضييق والإقصاء، أو حتى التخوين وتوجيه الاتهامات

> لجأ حزب العدالة والتنمية الحاكم في المغرب، إلى خطاب البكائيات والمظلومية والاستهداف، حيث باتت قناعة راسخة وسلاحا قويا لديه في خوض المعارك الانتخابية.

دون الإفصاح عن إرادة حقيقية في المراجعة أو النقد الذاتي أو الإقرار بالأخطاء بمسؤولية وشجاعة، بخاصة وأن عروضا صادقة دعت إلى تحمل المسؤولية جماعيا عن كل الأخطاء المرتكبة بهدف تجاوزها إنقاذا للحزب ومشروعه السياسي. وحسب ماء العينين، فـ «السؤال الحقيقي: متى تنصت قيادة الحزب للنقد الداخلي وتتعامل معه بتواضع ورغبة حقيقية في المراجعة وعدم تخوين مناضلين أفنوا زهرة شبابهم في مشروع الحزب وتجرعوا الويلات دفاعا عنه... ؟

وأمام هكذا وضع، يدخل حزب «العدالة والتنمية» المغربي، غمار الانتخابات المقبلة المزمع إجراؤها في شهر 8 سبتمبر / أيلول الجاري، وعينه على البقاء في السلطة للمرة الثالثة على التوالي، إلا أن حلم هذا الحزب ذي المرجعية الإسلامية يصطدم بواقع مرير، يتمثل في تراجع شعبيته عند المغاربة، بسبب أدائه السياسي، ويرى مراقبون سياسيون أن الهزائم التي تعرض لها حزب العدالة والتنمية ستكون لها تداعياتها على الاستحقاقات الانتخابية المقبلة. من المعلوم أن «إخوان» المغرب عندما وصلوا إلى السلطة العام 2012، خلقوا نوعا من الأمل في نفوس المغاربة من خلال بعض الوعود: مثل: «تحقيق عدالة اجتماعية وإنسانية ومحاربة الفساد»، غير أن كل هذه الشعارات لم تتحقق، وبقيت حبيسة البرامج الانتخابية.

فحكومة العثماني، تتحمل مسؤولية تراكم الإخفاقات وارتفاع حجم المديونية التي بلغها المغرب في الولايتين المتتاليتين، اللتين ترأس فيهما حزبه الحكومة على مدى عشر سنوات، وفقدان المغاربة الثقة في العمل السياسي والمؤسسات، نتيجة الخطاب الشعبوي والعنف اللفظي بين الفرقاء وما إلى ذلك من أزمات. في المغرب هناك ما يزيد عن 65 في المائة من الأسر صرحت بتدني مستوى معيشتها خلال السنة الماضية، وأن حوالي 30 في المائة منها تتوقع أن تصل إلى نفس المستوى من التردي في السنة القادمة، وما إلى ذلك من مؤشرات أخرى

> الناخب المغربي سيركز في الانتخابات القادمة، على اختيار أصحاب الكفاءات العلمية، والالتزام الأخلاقي للوقوف على أرض صلبة تفرضها الظروف الراهنة.

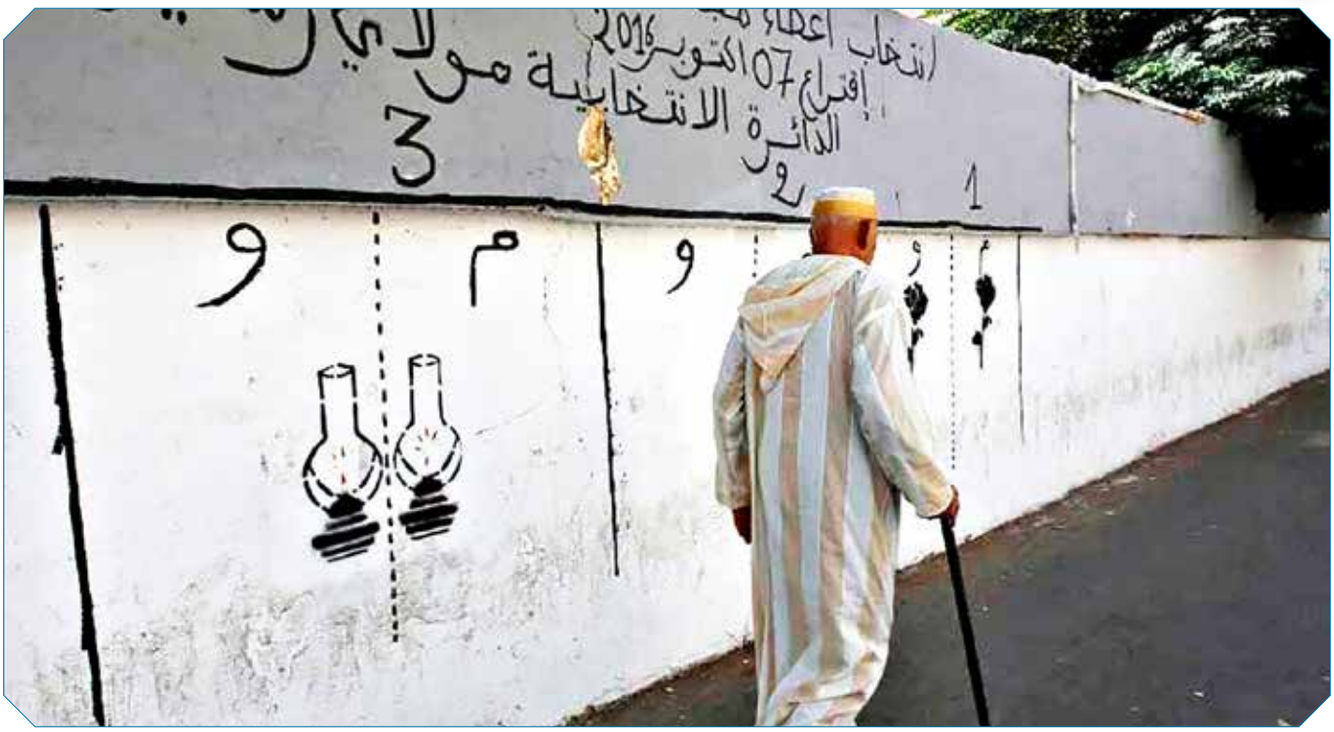

تنذر بتفاقم الأوضاع...

لقد فشل حزب العدالة والتنمية في أجرأة خطابه على علاّته، وبرنامجه الانتخابي منذ عشر سنوات، وهو فشل سياسي واجتماعي، وثقافي، وأخلاقي، بقدر ما هو فشل مرحلة من عمر البلاد، وعمر العباد، وفي هذا الصدد فقد حذر خبراء الاقتصاد من أن المديونية وصلت في عهد حكومة «العدالة والتنمية»، لمستويات خطيرة لم تصلها في تاريخ مغرب الاستقلال . فالأرقام الرسمية تشير إلى أن الدَيْن العمومي الإجمالي بات يمثل 95 في المائة من الناتج الداخلي الخام لعام 2020، مما جعله يتجاوز الخط الأحمر المعتمد من طرف الاتحاد الأوربي وهو 60 في المائة. هذا الارتفاع سينعكس مباشرة على الاستثمارات العمومية بسبب خدمة الدين الخارجي التي تستنزف الملايير سنويا (تم رصد 21,6 مليار درهم خلال الفصل الرابع من 2020 لهذه الغاية). الأمر الذي بات يرهن مستقبل الأجيال القادمة بيد الدوائر المالية العالمية التي فرضت على حكومة «العدالة والتنمية» جملة من القرارات والإجراءات التي انعكست سلبا على الخدمات الاجتماعية التي وعد البيجيدي بتوفيرها وتجويدها للمواطنين (الصحة، التعليم، الشغل، الرفع من الأجور...).

فعلى مستوى هذه الخدمات يحتل المغرب المراتب الأخيرة عالميا، مما يبيّن أن القروض وأموال صندوق المقاصة التي وفرتها الحكومة من تحرير أسعار المحروقات لم توجّه إلى القطاعات الاجتماعية، ونظرا لافتقار حزب «العدالة والتنمية» إلى الأطر والكفاءات، وكذا تهميشه للأطر والخبرات الوطنية، لم يكن لديه من سبيل لتمويل الخزينة العامة سوى الاقتراض وتحرير الأسعار. وكان من نتائج تحرير أسعار المحروقات وتجميد الأجور ارتفاع الأسعار إلى مستويات قياسية جعل عتبة الولوج إلى الطبقة الوسطى بالمغرب ترتفع مقارنة مع دول أخرى، بحيث صارت ـ العتبة ـ بالنسبة لأسرة مكونة من أربعة أشخاص هي 10 آلاف درهم كدخل شهري قار، بينما متوسط الدخل

> حكومة العثماني، تتحمل مسؤولية تراكم الإخفاقات وارتفاع حجم المديونية التي بلغها المغرب في الولايتين المتتاليتين، اللتين ترأس فيهما حزبه الحكومة على مدى عشر سنوات،

الأسري حاليا هو 7661 درهما. إن كل الإجراءات والقرارات التي اتخذها حزب «العدالة والتنمية» على رأس الحكومة أجهزت على الطبقة الوسطى، الأمر الذي يتنافى مع الإرادة الملكية في تقوية هذه الطبقة وتوسيع قاعدتها، كما جاء في الخطاب الملكي بمناسبة ثورة الملك والشعب لسنة 2019 (والمغرب ولله الحمد، بدأ خلال السنوات الأخيرة، يتوفر على طبقة وسطى تشكل قوة إنتاج، وعامل تماسك واستقرار).

ومع اقتراب موعد الانتخابات، يشعر إخوان المغرب ممثلين في حزب العدالة والتنمية الحاكم، بتزايد الضغوط عليهم، والتي يتوقع المتابعون للمشهد المغربي، أن تترافق بتراجع وأفول نجم الإخوان المسلمين بالمغرب تمهيداً لإقصائهم عن السلطة، بسبب تردي الأداء الحكومي، والثابت اليوم أنّ حزب العدالة والتنمية، لا يرتكز على إنجازات كبيرة ليقدم نفسه إلى الناخبين، وبالتالي فإن هذه المعطيات التي ذكرناها سابقاً تجعل من وضعيته ورغم ثبات قواعده، غير قادر على الإقناع، وغير قادر على التبرير، ولا يمتلك الحجج لرفع الشعارات الكبيرة. إنّ الناخب المغربي أصبح ساخطا على حزب العدالة والتنمية، وأضحى مصابا بالفشل والانتكاس جراء الوعود التي قدمها الحزب الحاكم طيلة السنوات الماضية، بحيث لم يتحقق منها أي شئ. والمغاربة لهم رغبة في بروز حزب جديد غير العدالة والتنمية لقيادة الحكومة المقبلة، بدافع وطني غير مُغلّف بالدين.

يتطلع المواطن اليوم إلى وصول كفاءات حقيقية يعوّل عليهم مجتمعهم في تغيير الواقع السابق، ويكونون أداة نهوض حقيقية، ووسيلة رادعة لمسببات تبعات الفساد والترهل، وقوة فاعلة تجاه تسهيل المسار التنموي للمغرب. لهذا فالناخب المغربي سيركز في الانتخابات القادمة، على اختيار أصحاب الكفاءات العلمية، والالتزام الأخلاقي للوقوف على أرض صلبة تفرضها الظروف الراهنة، ولهذا فالمواطن المغربي يعلنها بصراحة: لا نريد بائعي شعارات... ما أحوجنا لتغيير حقيقي و إلى اختيار ممثلين فاعلين حقيقيين تهمهم المصلحة الوطنية والعمل على تحسين الوضع المعيشي و على محاسبة كل فاسد، لا نريد بورجوازيين جدداً تحت مسميات جديدة... فلم نعد نحتمل المزيد ...

في تقديرنا الخاص، بات واضحا الآن أن حزب العدالة والتنمية سيخسر الإنتخابات القادمة، وأنه لن يكون بمقدوره رئاسة الحكومة خلال الخمس السنوات القادمة، لكن هل سيكون بمقدوره العودة لكراسي المعارضة أم أن قيادته التي استلذت طعم الحقائب الوزارية ستقبل بمشاركة باهتة في الحكومة القادمة وبحقائب وزارية شكلية؟ هل سينقسم الحزب على نفسه بين من يقرر المشاركة وبين من يقرر عدم المشاركة ليحدث الإنشقاق الذي انتظره كثيرين أم أن البنية التكوينية للحزب أقوى من أن يحدث هذا الإنشقاق؟ هذه الأسئلة وغيرها سنجيب عنها بتفصيل عند انتهاء استحقاقات 8 سبتمبر / أيلول القادمة.

مع اقتراب موعد الانتخابات، يشعر إخوان المغرب ممثلين في حزب العدالة والتنمية الحاكم، بتزايد الضغوط عليهم، والتي يتوقع المتابعون للمشهد المغربي، أن تترافق بتراجع وأفول نجم الإخوان المسلمين بالمغرب تمهيداً لإقصائهم عن السلطة،

ملف الفساد في تونس

تعقيداته وآثاره وآليات مواجهته

شريف الزيتوني

إذا كان هناك إجماع على شئ في تونس حتى لدى المختلفين ساسيا، فإنه إجماع على خطر الفساد الذي يضرب كل مفصل من مفاصل البلاد. لا يُعتقد أن هناك مؤسسة واحدة لم يضربها من بعيد أو من قريب وسط عجز رسمي على المواجهة أو ربما هناك تواطؤ معه ضمن صفقات تبرم بين من يحكم ومن يجمع المال وهذا حصل قبل فترة إسقاط الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي ووبدا واضحا خاصة بعد 2011 مع صعود أطراف اختارت التطبيع مع الفساد بهدف البقاء في الحكم لأكثر وقت ممكن لما فيه من امتيازات وما يمكن أن يمنحه للساعين إليه، وبقيت الحرب عليه مؤجلة ولم يتجرأ أي طرف على خوضها رغم المطالبات الشعبية الكبيرة بذلك، إلى أن جاءت إجراءات الرئيس الأخيرة، لتفتح صفحة الفساد وتضعها في الواجهة.

لا للفساد

المتابع للشأن التونسي يعرف أن الفساد ليس في المستوى المالي فحسب بل أيضا في ما هو سياسي وخدمي المرتبط آليا بالمال

قيس سعيّد يدخل غمار السياسة بشعار نظافة اليد عكس بقية كثيرين، مدرك بشكل جيّد أن ذلك الكابوس مازال يؤرق الدولة ويؤثر على اقتصادها ويمنح المئات أو الآلاف امتيازات ليست من حقهم، وعلى ذلك كانت الكلمة إشارات متكررة لخوض هذه الحرب رغم مخاطرها الكبيرة، حتى على موقعه في ظل النفوذ الكبير للمتهمين في الشأن

في أول كلمة له بعد إعلانه عن إجراء «تصحيح المسار» في تونس يوم الـ25 من يوليو، قال الرئيس التونسي قيس سعيّد إنه سيبدأ معركة كبرى ضد الفساد. الرجل الذي يدخل غمار السياسة بشعار نظافة اليد عكس بقية كثيرين، مدرك بشكل جيّد أن ذلك الكابوس مازال يؤرق الدولة ويؤثر على اقتصادها ويمنح المئات أو الآلاف امتيازات ليست من حقهم، وعلى ذلك كانت الكلمة إشارات متكررة لخوض هذه الحرب رغم مخاطرها الكبيرة، حتى على موقعه في ظل النفوذ الكبير للمتهمين في الشأن السياسي.

نوايا سعيّد أكدها أيضا وبشكل حازم عند لقائه رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة سمير ماجول، باعتباره يمثل رجال الأعمال، عندما رفع مجلدا فيه آلاف قضايا الفساد التي يجب أن تفتح بشكل عاجل. وعند الحديث عن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة، وبعيدا عن مفاهيم الرأس مال الوطني والتشغيلية الكبيرة الذي تسوقه بعض الأطراف لتمييع القضية وإبعاد الشبهة عن المتهمين، هناك واقع يعرفه التونسيون، هو أن الكثير من رؤوس الأموال كونوا ثرواتهم الكبيرة عبر طرق غير شرعية، أو من خلال قروض من البنوك إلى اليوم لم يتم استرجاعها رغم الضغط والتشهير الذي تعمل عليه بعض مؤسسات الرقابة والجمعيات المختصة في محاربة الفساد.

الفساد ليس ظاهرة جديدة في تونس. خلال تاريخ البلاد الحديث اختلفت درجاته لكنه كان دائما موجودا وفي الغالب على ارتباط بالأنظمة الحاكمة، خاصة فترة بن علي أين استأثرت عائلات معروفة بالثروة في البلاد مستغلة مصاهرتها أو قرابتها بالرئيس، فكانت تقفز إلى أي مشاريع ربحية بمنطق القوة على حساب جزء من الشعب الذي وجد نفسه بعد 23 سنة من الحكم، على هامش العملية الاقتصادية المرتهنة لتلك العائلات. لكن ما حصل بعد 2011، ضاعف من الفساد وصعدت طبقات

> إذا كان هناك إجماع على شيء في تونس حتى لدى المختلفين ساسيا فإنه إجماع على خطر الفساد الذي يضرب كل مفصل من مفاصل البلاد.

جديدة من المهربين ومشتغلي الممنوعات مكونة رأس مال جديد غير مرتبط في الغالب بالاقتصاد الرسمي، ورافض أصلا لفكرة الاندماج في ما هو رسمي خوفا من التتبعات القضائية وخسارة ثروته.

بالنسبة إلى الفساد في تونس تشير أغلب التقارير الدولية إلى أنه رغم درجة الرقابة من طرف جمعيات مدنية بعد الثورة في 2011، مازالت البلاد ضمن الدول التي تضربها هذه الآفة، بل ربما تضاعفت بصعود تشكيلات جديدة، ففي التقرير السنوي الأخير لمنظمة الشفافية الدولية الذي يخص العام 2020، حلّت تونس في المركز 69 عالميا بمجموع 44 نقطة من 100 وهي سلم تقييمي تعتمد عليه المنظمة في تصنيفاتها.

وعلى الرغم من أن تونس متقدّمة على أغلب نظرائها في المنطقة العربية وجزء من إفريقيا، لكن الترتيب يعتبر مقلقا ويشير إلى تواصل ممارسات الفساد واستغلال النفوذ الأمر الذي يكبد الدولة مليارات الدولارات سنويا. والغريب في الأمر أن من حكموا تونس بعد 2011، مدركون للخسائر التي يكبدها الفساد اقتصاديا، لكنهم رفضوا خوض المعركة واستعملوا أساليب الاستفزاز والتهديد لمصالح ضيقة الأمر الذي أثر كثيرا على كسب المعركة خاصة بعد توقيع النهضة على قانون المصالحة الذي كان طعنة كبرى لحرب مكافحة الفساد ومناصريها، معتمدة في ذلك على «تكتيكات» رئيس الحركة راشد الغنوشي الذي حاول استقطاب رجال الأعمال بعد نجاحهم في لملمة قضاياهم من خلال صفقات كبرى وقعت وإلى اليوم لا أحد يعرف كيف، ربما إلى حين ما سيكشف عنه الرئيس في الأيام المقبلة.

لكن المتابع للشأن التونسي يعرف أن الفساد ليس

على الرغم من أن تونس متقدّمة على أغلب نظرائها في المنطقة العربية وجزء من إفريقيا، لكن الترتيب يعتبر مقلقا ويشير إلى تواصل ممارسات الفساد واستغلال النفوذ الأمر الذي يكبد الدولة مليارات الدولارات سنويا.

في المستوى المالي فحسب بل أيضا في ما هو سياسي وخدمي المرتبط آليا بالمال، سواء عبر ما كشفت عنه دائرة المحاسبات في تقييم الانتخابات الأخيرة، بعد تأكد تورط الأحزاب الكبرى وعلى رأسها حركة النهضة في تجاوزات خطيرة ترقى إلى الجرائم الانتخابية بسبب تجاوز سقف المصاريف في الحملات، سواء في الصفقات التي تبرم بين الدولة التونسية أطراف خارجية التي تتم عادة بين مناولين يبحثون عن الربح دون الأخذ بالاعتبار الضرر الذي تحدثه بعض الصفقات أو المفاهمات مثل ما وقع في قضية البنك التونسي الفرنسي الذي قد يكبّد الدولة حوالي 3 مليار دولار وهو ملف متورطة فيه أطراف كثيرة، بالإضافة إلى قضية النفايات الإيطالية التي فتحت ملف الفساد وكشفت الوجه القبيح للبعض المنتفع شخصيا، والقضية اليوم موجودة أمام المحاكم رغم أنم السلطات الإيطالية قررت استعادة ما تم نقله إلى تونس.

لا أحد ينكر التأثيرات الكبيرة للفساد في تونس وما يكلفه من خسائر كبيرة، والأغلبية في تونس يدركون أن الرئيس يدخل المعركة متسلحا بنظافة يده، لكن من المبالغة اعتبار الحرب مربوحة من الآن لأن الخصم المقابل ومستعد لكل السيناريهات للانقضاض على الرئيس والتقرب منه ضمانا للحماية ومحاولة لإغرائه.

لا أحد ينكر التأثيرات الكبيرة للفساد في تونس وما يكلفه من خسائر كبيرة، والأغلبية في تونس يدركون أن الرئيس يدخل المعركة متسلحا بنظافة يده، لكن من المبالغة اعتبار الحرب مربوحة من الآن لأن الخصم المقابل ومستعد لكل السيناريهات للانقضاض على الرئيس والتقرب منه ضمانا للحماية ومحاولة لإغرائه.

الإغتيالات، الإشتباكات والمرتزقة

مساعي الاخوان لعرقلة المسار السياسي في ليبيا

رامي التلغ

دخلت ليبيا في دوامة من العنف والفوضى الأمنية إثر الأحداث التي وقعت بالبلاد سنة 2011 وأسفرت عن سقوط نظام العقيد الراحل معمر القذافي.

هذه الفوضى جاءت عقب تنامي التيارات المسلحة والحركات الجهادية بصورة متواترة، إذ شكّل صعودُها القوي حالةً من التأزم السياسي والانفلات الأمني، إضافةً إلى فرض واقع يعمد إلى تهميش الدولة، لتكون بلا سلطة حقيقية، تتقاسمها الميلشيات لا تتوقف معها دائرة العنف والقتل، والصراعات المناطقية والجهوية.

تشكّل المسار السياسي الجديد في ليبيا مع وصول حكومة عبد الحميد الدبيبة تمهيدًا لتنظيم الإنتخابات في الشتاء القادم لم تفرز إستقرارا أمنيا حيث مازال ملف المرتزقة الأجانب بلا حسم فضلا عن تجدد الإشتباكات من حين إلى آخر.

وشهدت العاصمة الليبية طرابلس آخر الشهر الماضي اشتباكات عنيفة بأسلحة متوسطة وثقيلة بين مجموعة قوة الردع التي يقودها عبد الرؤوف كاره، و مجموعة قوة دعم الاستقرار التي يقودها عبد الغني الككلي، الشهير بغنيوة، المنتميان لتنظيم الإخوان في إطار الصراع المحموم لفرض السيطرة على مؤسسات الدولة وتوسعة مناطق النفوذ.

وازدادت حالة الاحتقان بين المجموعتين بشكل كبير مؤخرا؛ ما دفعهما لتعزيز عناصرهما بأسلحة ثقيلة ومتوسطة؛ تحسبا لوقوع اشتباكات، فيما شهد مطار معتيقة، مقر قوة الردع، الأيام الماضية حالة استنفار لهذه العناصر.

وتدخلت عناصر من المخابرات الليبية لتهدئة الأمور، داعية المتصارعين لوقف إطلاق النار وحضور اجتماع لبحث الأزمة، إلا أن غنيوة رفض الحضور وسط

تثير الاغتيالات في ليبيا شرقا وغربا تساؤلات حول طبيعة هذه الاستهدافات وآثارها على الأرض،حيث تطرح الأنباء بشأن موجة الاغتيالات التي استهدفت عدداً من الشخصيات الأمنية وقيادات المجاميع المسلحة في ليبيا تساؤلات حول توقيتها وأهدافها.

توقعات بتفجر الوضع هناك.

وألقت أطراف ليبية اللوم والمسؤولية على تركيا والقيادي الإخواني فتحي باشاغا، وزير الداخلية السابق في حكومة فايز السراج السابقة ، بتحريك المجموعات التي ساهم في تأسيسها لمحاصرة مؤسسات الحكومة في طرابلس وبث الفوضى هناك؛ لتنفيذ مخططات تخدم تنظيم الإخوان وتقضي بعدم إجراء الانتخابات في موعدها.

إلى ذلك،يرجّح متابعون أن هذه الاشتباكات بين مجموعة قوة الردع ومجموعة غنيوة، وغيرها من اشتباكات تتابع في الأسابيع الأخيرة بين الميليشيات من نفس النوعية، ما هي إلا مناورة عسكرية يرسل بها الإخوان رسالة بأنه «لا انتخابات في الغرب الليبي» ضمن محاولاته لإفشال الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقررة ديسمبر المقبل.

تثير الاغتيالات في ليبيا شرقا وغربا تساؤلات حول طبيعة هذه الاستهدافات وآثارها على الأرض،حيث تطرح الأنباء بشأن موجة الاغتيالات التي استهدفت عدداً من الشخصيات الأمنية وقيادات المجاميع المسلحة في ليبيا تساؤلات حول توقيتها وأهدافها.

ورغم الجدل والاهتمام الواسع بحادثة اغتيال قائد الإعدامات، المقدم محمود الورفلي في بنغازي في 24 مارس/آذار الماضي، إلا أن حوادث ومحاولات اغتيال، تناقلتها وسائل إعلام في الآونة الأخيرة ولم تعلن عنها أي جهة رسمية في البلاد، طاولت عدداً من الشخصيات الأمنية والقيادات في شرق ليبيا، من بينها اغتيال الضابط في جهاز الأمن الداخلي في بنغازي، ربيع الشركسي، في 28 مارس/ آذار الماضي، ومحاولة اغتيال ضابط الاستخبارات العسكرية في طبرق، صالح المريمي، كما لا يزال مصير الضابط بقوات الصاعقة، ناصر الدرسي، مجهولاً بعد أن أكد آمر

> في الوقت الذي تتصاعد فيه الأصوات الدولية المطالبة بإخراج المرتزقة من ليبيا كشف المرصد السوري لحقوق الإنسان، أن أكثر من ٥٠٠ مرتزق سوري جرى نقلهم من وإلى ليبيا خلال يونيو، عبر تركيا.

القوات الخاصة، اللواء عبد السلام الحاسي، اعتقاله من قبل «جهات أمنية» قبل اغتيال الورفلي.

وفي غرب ليبيا تم تناقل أنباء عن عدة اغتيالات لقيادات من الصف الثاني داخل المجاميع المسلحة، من بينها اغتيال أسامة ميلود، أحد قادة كتيبة الخضراوي، الأحد الماضي بمدينة الزاوية، ومحمد الدامونة، أحد قادة لواء الصمود بطرابلس،وعبد المالك المصراتي، آمر سجن ابوسليم وسط طرابلس.

ومؤخراً، أعلنت وزيرة العدل في حكومة الوحدة الوطنية، حليمة عبد الرحمن، عن بدء تشكيل لجنة بمشاركة دولية في غضون 15 يوماً، تهدف إلى «حث الجهات غير الخاضعة للدولة الليبية على الإفراج عن المعتقلين في سجونها»، مطالبة كل الجهات غير المعترف بها من قبل الدولة بـ«الإفراج السريع وغير المشروط عن المواطنين الليبيين المسجونين بغير وجه حق ومن دون وجود أيّ تهم أو أوامر قبض في حقهم». ومنذ ذلك الحين، شهدت البلاد جملة من التغييرات والإجراءات السريعة في الملفات المتعلقة بالجانب الجنائي والحقوقي، خصوصاً بعد العثور على 10 جثث ملقاة في الهواري إحدى ضواحي مدينة بنغازي في وقت طالب فيه رئيس الحكومة، عبد الحميد الدبيبة، مكتب النائب العام بفتح تحقيق في ذلك، مؤكداً أنّه «لا يمكن لمثل هذه الأحداث أن تتكرر مرة أخرى، والتسامح معها أو التغطية عليها تحت أيّ ذريعة لن يكون مقبولاً»، وهي خطوة تعكس طريقة تعامل الحكومة الجديدة مع الملفات الجنائية بنقلها للجهات العدلية تلافياً لعدم جرها لتعقيدات تلك الملفات من جانب، ومن جانب آخر تعكس إصراراً من الحكومة على فتح ملفات الانتهاكات.

> يأمل جل الليبيين في أن تُجرى الانتخابات العامة في موعدها المحدد قبل نهاية العام الجاري، لكنهم يخشون استمرار بعض العراقيل التي قد تهدد هذا المسار الديمقراطي.

من ناحية أخرى،في الوقت الذي تتصاعد فيه الأصوات الدولية المطالبة بإخراج المرتزقة من ليبيا، لإفساح الطريق أمام العملية السياسية المستمرة، الساعية لإنهاء أزمة دائرة من سنوات، كشف المرصد السوري لحقوق الإنسان، أن أكثر من 500 مرتزق سوري جرى نقلهم من وإلى ليبيا خلال يونيو، عبر تركيا.

وبذلك، يرتفع عدد المرتزقة الذين تم نقلهم إلى ليبيا منذ مطلع يونيو الجاري، إلى أكثر من 500 مرتزق من ما يعرف بـ«فصائل العمشات والسلطان مراد وفرقة الحمزة» وغيرها، بينما عاد من المرتزقة إلى سوريا خلال الفترة ذاتها 535 مرتزق.

ولفت المرصد السوري لحقوق الإنسان، إلى أن عملية خروج المرتزقة من ليبيا «متوقفة بشكل تام»، قائلا إن الحكومة التركية «تواصل نقل المرتزقة السوريين من وإلى ليبيا، في إطار عمليات التبديل المستمرة، حيث لا يزال نحو 7 آلاف مرتزق من الجنسية السورية من الموالين لأنقرة متواجدين في ليبيا حتى هذه اللحظة».

ويأمل جل الليبيين في أن تُجرى الانتخابات العامة في موعدها المحدد قبل نهاية العام الجاري، لكنهم يخشون استمرار بعض العراقيل التي قد تهدد هذا المسار الديمقراطي، ومن أبرزها عدم إخراج المقاتلين الأجانب والمرتزقة، وبقاء الميليشيات، وانتشار السلاح.

في ذات الصدد،قال خبراء حقوق الإنسان المستقلون في الأمم المتحدة، الجمعة، إن استمرار تجنيد المرتزقة في ليبيا يعيق التقدم في عملية السلام، ويشكل عقبة أمام الانتخابات المقبلة، داعين إلى رحيلهم الذي طال انتظاره.

وأوضحت رئيسة فريق الأمم المتحدة العامل المعني باستخدام المرتزقة، جيلينا أباراك أنه بعد 9 أشهر من اتفاق وقف إطلاق النار، الذي يدعو إلى انسحاب القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا ، يواصل المرتزقة والمتعاقدون العسكريون والأمنيون العمل في البلاد.

وأشارت أباراك أنه إذا كانت الانتخابات ستجرى في 24 ديسمبر المقبل، كما هو مقرر، فيجب أن يكون الليبيون قادرين على القيام بهذه العملية في بيئة آمنة ومأمونة، ووجود هذه الجهات الفاعلة يعيق ذلك، ويرى مراقبون أن عملية التشويش حول العملية السياسية ما قد يؤدى إلى فشلها و هو ما يهدّد مسار تنظيم الإنتخابات آخر هذه السنة جاءت بهدف العصف بالمسار السياسي الذي سيؤدي حتما إلى إرساء مؤسسات ديمقراطية مستقرّة و هو ما يتعارض مع أجندات بعض التنظيمات السياسية المسنودة بالمجموعات المسلحة التي تتغذى من مناخات الفوضى و الدمار.

في الوقت الذي تتصاعد فيه الأصوات الدولية المطالبة بإخراج المرتزقة من ليبيا كشف المرصد السوري لحقوق الإنسان، أن أكثر من 500 مرتزق سوري جرى نقلهم من وإلى ليبيا خلال يونيو، عبر تركيا.

مأساة حرائق الجزائر

خسائر فادحة رغم الجهود المحلية والدولية

نجاة فقيري

صور مأساوية رافقت أزمة الحرائق التي عاشتها الجزائر لتتضرّر فيها 18 ولاية وتمسّ مخلفاتها قرابة 26 ولاية أخرى ويذهب ضحيتها 90 قتيلا من بينهم 33 عسكريا على امتدادا أسبوع من موجة حرائق عاتية هزت الجزائر وخلفت خسائر مادية وبشرية فادحة. وجراء هذه الحرائق أعلن الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون حداد وطني لمدة ثلاثة أيام مع تجميد كل الأنشطة الحكومية وغيرها لتعيش البلاد أياما حزينة على خلفية «المأساة المريعة» التي سببتها الحرائق.

«المشهد فظيع، وما من كلام كافٍ لوصفه.. «لم يسبق أن رأيت شيئا كهذا من قبل» هكذا تحدّث شاهد عيان لأحد المواقع الإعلامية العربية، مضيفا بألم كبير «ما زلت أشم رائحة الأجساد المحترقة.. رائحة لا تحتمل، وهي لا تفارقني». صور الألم والمأساة تداولتها وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والعالمية ومواقع التواصل الاجتماعي على نطاق واسع. ألسنة اللهب تتصاعد من كل مكان بشراسة، الحيوانات متفحمة ومنها من لفظ أنفاسه واقفا ومنها من خرجت أمعاءه و...والألم ورائحة الدخان والموت تفوح في ولايات جزائرية كثيرة. .

وقد أدى ارتفاع درجات الحرارة بمعدلات قياسية الجفاف،إلى مزيد اندلاع وانتشار النيران على نطاق واسع في الغابات والأحراش الجافة متسببة بذلك في أسوأ تدمير للثروة الغابية الجزائرية. حيث تبلغ مساحة الغابات في الجزائر أكبر دولة في إفريقيا، 4،1 ملايين هكتار. وحسب الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون إن أغلب الحرائق مفتعلة وقد تم توقيف 22 شخصا يشتبه فيهم .

أظهرت التقارير التي أوردتها السلطات المحلية والحماية المدنية ووزارة الدفاع أن حصيلة الضحايا حتى أواخر الأسبوع الماضي بلغت 90 حالة وفاة منذ يوم الاثنين 9 أغسطس/أوت 2021. وذكرت الحماية المدنية الجزائرية أن «42 حريقا مازال جاريا في 15 ولاية»، بما في ذلك 14 في تيزي وزو و7 في بجاية ، في منطقة القبائل، المنطقة الأكثر تضررا. وأفاد المصدر ذاته في تغريدة على تويتر أنه «تمت السيطرة على تسع حرائق في أربع ولايات»، وتم تحديد مائة حريق وسط الأسبوع في جميع أنحاء البلاد. من جهتها أضافت المديرية العامة للحماية المدنية في الجزائر أنها أخمدت 43 حريقاً في 20 ولاية خلال السبت الماضي. وحسب آخر الإحصائيات فقد أتت النيران على قرابة 15 ألف هكتار

> صور الألم والمأساة تداولتها وسائل الإعلام المحلية والإقلمية والعالمية ومواقع التواصل الاجتماعي على نطاق واسع.

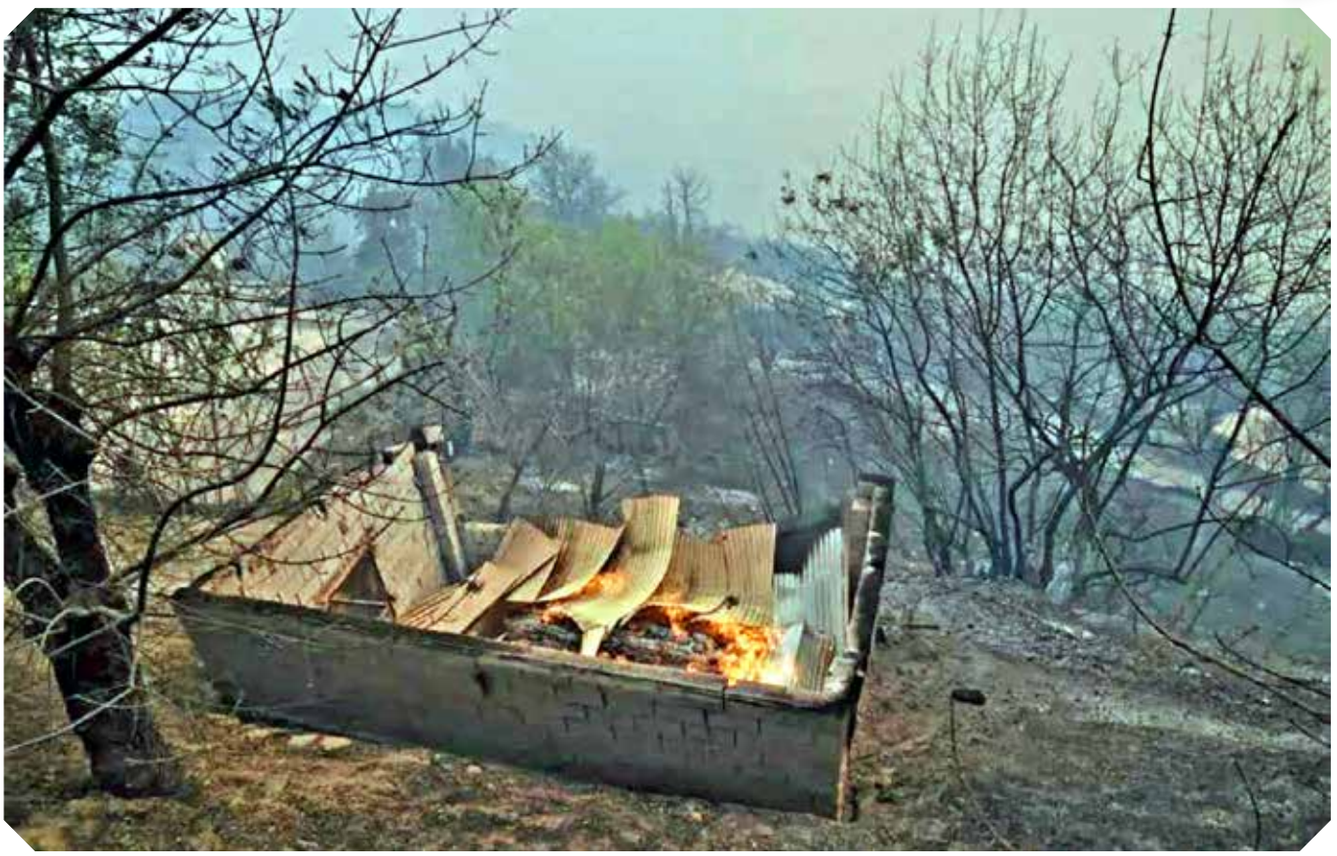

لكنه لم يتم إلى حدود اليوم تحيين هذه الإحصائيات من السلطات الرسمية.

كما أكدت الحماية المدنية، في بيان لها، أن مروحيات المجموعة الجوية للحماية المدنية والجيش نفذت 235 عملية قصف مائي ناهيك عن 172 عملية قصف بالمياه في تيزي وزو وبجاية وجيجل. وأضاف البيان: «تم تجنيد إمكانيات مادية وبشرية هائلة تتمثل في 7500 عون حماية مدنية، و490 شاحنة إخماد بالإضافة إلى 3 مروحيات من المجموعة الجوية للحماية المدنية و5 مروحيات للجيش الوطني الشعبي وكذا طائرتين كنادير» مخصصتين لإخماد الحرائق. كما يواصل رجال الإطفاء والعسكريون والمتطوعون محاولات المساعدة والمعاضدة في تطويق الحرائق وكبح جماح انتشارها.

ومع هذه الأزمة الغير مسبوقة خاصة مع الإنتشار الواسع للحرائق في ولايات جزائرية عديدة لم تشهدها الجزائر من قبل رغم تجدّد معظلة حرائق الغابات بالبلاد كل سنة، انطلقت الحملات التضامنية المحلية حيث هب الجزائريون من مختلف الولايات للمساعدة إما بالمساهمة في عمليات الإطفاء والإجلاء أو في تقديم المساعدات المادية. كذلك تحركت دول الجوار المغاربية حيث أعلنت الخارجية المغربية في بيان لها استعدادها لمساعدة الجزائر في مكافحتها الحرائق التي تلتهم غاباتها.

بينما أرسلت تونس طائرة لإخماد الحرائق وأعرب الرئيس التونسي قيس سعيّد عن خالص مواساته للشعب الجزائري في هذه المحنة وأكد استعداد تونس الدائم لدعم الشقيقة الجزائر التي لم تتخلف يوما عن

> أظهرت التقارير التي أوردتها السلطات المحلية والحماية المدنية ووزارة الدفاع أن حصيلة الضحايا حتى أواخر الأسبوع الماضي بلغت 90 حالة وفاة منذ يوم الاثنين 9 أغسطس/أوت 2021..

معاضدة تونس في مقاومة أزماتها.

من جانبه قدم الرّئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني لنظيره الجزائري في اتصال هاتفي تعازيه الخالصة إثر مقتل عدد من المواطنين، جراء الحرائق التي شهدتها الجزائر، مؤكدا «تضامن الشقيقة موريتانيا شعباً وحكومة مع الشعب الجزائري لتجاوز هذا الظرف العصيب» وفق بيان للرئاسة الجزائرية.

أما إقليميا فقد تدخّلت قاذفتان فرنسيتان مائيتان وفرتهما باريس عبر الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى طائرة اتصال بشكل مكثف في منطقة القبائل، كما أرسلت إسبانيا طائرتان تصل طاقة استيعابها إحداهما إلى 3,000 لتر من الماء لتعزيز وسائل مكافحة الحرائق التي تجتاح البلاد.

وأعلنت السلطات الجزائرية أن روسيا عرضت وضع أربع طائرات لإخماد الحرائق تحت تصرف الجزائر، ولكن «بسبب عدم وجود تصاريح التحليق من اليونان وقبرص» فقد تأخر وصولها. ذلك إضافة إلى طائرة سويسرية أعلن الرئيس الجزائري عن قرب وصولها من أجل معاضدة الجهود الوطنية لإخماد الحرائق المستعرة منذ أكثر من أسبوع.

من جانبها وضعت الهيئة الجزائرية لحماية وترقية الطفولة، رقمها الأخضر المجاني 1111 تحت تصرف مواطني المناطق المتضرّرة من الحرائق، وذلك لتقديم المتابعة والمرافقة النفسية للأطفال وأسرهم من طرف أخصائيين نفسانيين من الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة، حسب ما أفاد به أمس الأحد

قام الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، بزيارة جرحى الحرائق بعدد من المستشفيات المحلية على غرار مستشفى عين النعجة العسكري و المستشفى المدني الدويرة بالجزائر العاصمة.

بيان لذات الهيئة.

ويهدف هذا الإجراء للتخفيف من آثار الصدمة النفسية التي تركتها الحرائق الأخيرة لدى العائلات والتي مست عددا من الولايات الجزائرية، مخلفة ضحايا وجرحى يضيف المصدر نفسه.

كما قام الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، بزيارة جرحى الحرائق بعدد من المستشفيات المحلية على غرار مستشفى عين النعجة العسكري و المستشفى المدني الدويرة بالجزائر العاصمة، وحيا الرئيس تبون، العساكر بمستشفى عين النعجة، ووصفهم بأبطال الواجب الوطني و بالمجاهدين. وخلال تفقده الجرحى قال الرئيس تبون أنه سيتم معالجة المصابين بالحروق في أي مستشفى آخر يملك الإمكانيات حتى وإن اقتضى الأمر سنرسل المصابين بالحروق للعلاج في الخارج. كما أكد تبون، على أن الحرائق المشتعلة في وقت واحد مفتعلة وستسمعون وترون الحقيقة.

أعلن مسؤول في المديرية العامة للحماية المدنية الجزائرية أواخر الأسبوع الماضي أن معظم حرائق الغابات الكبيرة المنتشرة في شمال الجزائر تحت السيطرة ولم تعد تشكل خطرا على المواطنين. وتعاني الجزائر كل عام من حرائق الغابات في شمال البلاد. ففي عام 2020 فقط، أتت النيران على 44 ألف هكتار من المساحات الحرجية، ما يجعل منها كارثة سنوية تهدد الثروة الغابية الجزائرية.

> هب الجزائريون من مختلف الولايات للمساعدة إما بالمساهمة في عمليات الإطفاء والإجلاء أو في تقديم المساعدات المادية. كذلك تحركت دول الجوار المغاربية حيث أعلنت الخارجية المغربية في بيان لها استعداداها لمساعدة الجزائر في مكافحتها الحرائق التي تلتهم غاباتها.

أكاديمي مغربي

«إخوان بالمغرب» فقـــدوا بوصلـة البنـاء

حوار/ همسة يونس

تصدر حزب التجمع الوطني للأحرار، نتائج انتخابات أعضاء الغرف المهنية بفوزه بأكثر من 600 مقعد، وأظهرت النتائج حصول حزب الأحرار (ليبرالي من يمين الوسط) على المرتبة الأولى، فيما حل حزب العدالة والتنمية الأصولي ثامنا بعد جميع الأحزاب الكبيرة في المغرب.

من جهته وصف الباحث المغربي وأستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية عبدالله أبوعوض الحسني، المشهد المغربي بـ «المرتبك»، قائلا في حوار مع «بوابة إفريقيا الإخبارية»، إن حزب التجمع الوطني للأحرار تصدر نتيجة انتخابات أعضاء الغرف المهنية كنتيجة طبيعية للعمل الذي مورس منذ تولي عزيز أخنوش رئاسته، حيث عمد على إعادة الهيكلة التنظيمية للحزب بخلق المنظمات الموازية الممثلة للقطاعات، واستقطاب الكفاءات والاهتمام بشريحة الشباب ورفع شعار (الحزب كمؤسسة سياسية لكل مواطن) وهو ما دفع بالكثير ممن كان له عزوف عن الممارسة السياسية، أن يطرق باب حزبه للاطلاع على معنى العمل السياسي وأهميته... وإلى نص الحوار

** كيف تقرأ المشهد المغربي في ظل المستجدات المتعلقة بالعملية الانتخابية؟

في الحقيقة المشهد المغربي أصبح مشهدا مرتبكا بسبب المستجدات الانتخابية، وذلك بحكم أن طبيعة القاسم الانتخابي شرعن الممارسة الديمقراطية بعملية حسابية كانت القاسم لظهر حيتان الانتخابات، التي لم تجد ضالتها في القاسم الانتخابي، غير أن جل الأحزاب الصغيرة والمتوسطة راضية بهذا المستجد الذي يضمن سير نجاح الممارسة الديمقراطية للعملية الانتخابية ويضمن نيل التمثيليات في الانتخابات التشريعية، ويبقى هذا الارتباك مقتصرا على بعض الأحزاب، وعلى رأسها حزب العدالة والتنمية الذي رفض القاسم الانتخابي خلافا لإجماع الأحزاب، متوهما اكتساحه للمشهد السياسي والذي برهن المشهد السياسي في انتخابات الغرف المهنية عكس هذا التوهم، وحزب الحركة الإسلامية بالمغرب كان سبب رفضه المباشر، أنه سيمنح الحق للأحزاب الصغرى في التمثيلية البرلمانية، وبرفضه هذا فاجأ

** المشهد المغربي أصبح مرتبكا بسبب المستجدات الانتخابية.

** تم الحسم في تاريخ الانتخابات ولن تؤجل.

المجتمع المغربي بالنرجسية السياسية في المشهد السياسي.

** ما دلالة تصدر حزب التجمع الوطني للأحرار نتائج انتخابات أعضاء الغرف المهنية؟

حزب التجمع الوطني للأحرار تصدر نتيجة هذه الانتخابات كنتيجة طبيعية للعمل الذي مورس منذ تولي عزيز أخنوش رئاسته، حيث عمد على إعادة الهيكلة التنظيمية للحزب بخلق المنظمات الموازية الممثلة للقطاعات، واستقطاب الكفاءات والاهتمام بشريحة الشباب ورفع شعار (الحزب كمؤسسة سياسية لكل مواطن) وهو ما دفع بالكثير ممن كان له عزوف عن الممارسة السياسية، أن يطرق باب حزبه للاطلاع على معنى العمل السياسي وأهميته، وأنا كمراقب للشأن السياسي وقفت على سعار الأحزاب السياسية وعلى رأسها حزب العدالة والتنمية وبعض الأحزاب الجديدة في ولادتها على هذا السير الجديد لحزب التجمع الوطني للأحرار من خلال استهداف لا أخلاقي لشخص رئيسه، كما أن وعوده الانتخابية في برنامجه جاءت مقرونة بلغة الأرقام بعيدة عن التعميم والتعويم، عكس الأحزاب الأخرى التي لا زالت تتخبط في الممارسات القديمة للعمل السياسي، كما أن وزراء الأحرار في هذه الحكومة وفي ظل جائحة كورونا، جاءت نتائج قطاعاتهم قوية من حيث الأداء والتحدي الذي جعل المغرب فلاحيا وصناعيا متقدما بشكل كبير رغم تحدي الجائحة.

** يصعب إجمال أسباب تراجع حزب العدالة والتنمية لأنها متشعبة بين ما هو سياسي وطني ودولي وما هو اجتماعي واقتصادي.

** ما أسباب تراجع حزب العدالة والتنمية؟

يصعب إجمال أسباب تراجع حزب العدالة والتنمية لأنها متشعبة بين ما هو سياسي وطني ودولي وما هو اجتماعي واقتصادي، لكن عموما يمكن الإلماع إليها من خلال:

-النفاق السياسي، وهو المقابل للتقية الشيعية، فمحاربة التطبيع كان أهم الأولويات في ثقافة الحركة الإسلامية المغربية، التي تحولت إلى حزب سياسي وهذا الشق كان يلعب على الكثير من ثقافة الطبقة المتوسطة حتى اليسارية التي تعاطفت في الانتخابات مع الحزب المذكور، فتبين في الأخير أن التاريخ يسجل أول انفتاح رسمي لحكومة العدالة والتنمية على إسرائيل في المعاملات الاقتصادية.

-الغطاء الديني، الذي وظف كشعار لمكافحة الفساد، غير أن الفساد زادت شرعنته لضعف شجاعة الحزب في مواجهته تحت مبرر (عفا الله عما سلف) وهو الشعار الذي وظف في غير محله، وقد خلق صدمة في الرأي العام المغربي.

-ضعف الإرادة التقريرية، حيث إن القطاعات الوزارية التي أشرف على تسييرها حزب العدالة والتنمية، أخذت البهرجة السياسية دون النتائج العملية، وكل القطاعات التي أشرفوا عليها عرفت تعثرا في سرعة القرار جعل الإرادة الملكية تتدخل في تسريع وتيرة العمل داخلها لتبقى آلياتها مستمرة في حصد النتائج

** الخلافات داخل أروقة إخوان المغرب كانت موجودة قبل مرحلة الانغماس التام في الممارسة السياسية.

المتخذة (كالبنى التحتية والأوراش الكبرى التي تعرفها المملكة).
-سؤال المسؤولية، وهو الذي تمسك به حزب العدالة والتنمية بالقولة المشهورة (التماسيح والعفاريت) والقصد منها أن هناك من الدولة من يعثر إرادة الحزب في التغيير، وهو ما قوبل باستنكار استهجاني من طرف الشعب المغربي بشعار (لماذا لم تضع المفاتيح؟) أي مفاتيح الحكومة والانتقال للمعارضة، وهو ترجمة للتوصيف الذي أصبح يروج في المجالس، أن حزب العدالة والتنمية ذاق حلاوة الرفاهية، ممثلا دور البكاء كعنوان الفيلم المصري المشهور (عاصفة من الدموع).

** ماذا عن الخلافات داخل أروقة إخوان المغرب؟

الخلافات كانت موجودة قبل مرحلة الانغماس التام في الممارسة السياسية، وهي التي بدأت بين العلامة الدكتور فريد الأنصاري (رحمه الله تعالى) وهو أحد كبار قياديي الحركة الإسلامية والذي دعا إلى الابتعاد عن العمل السياسي والفصل بين الحركة والحزب، لأن الحزب سيقسم ظهر العمل الإسلامي، وبين تيار عبدالإله بنكيران الذي ترأس الحكومة حيث استعان هذا الأخير بالدكتور أحمد الريسوني في الرد على الدكتور فريد الأنصاري لشرعنة الممارسة السياسية للحركة الإسلامية داخل حزب العدالة والتنمية، وهنا صدر للأنصاري كتاب تم جمعه من السوق، تحت عنوان (الأخطاء الستة للحركة الإسلامية) والذي يتمحور حول فلسفة التصنيم السياسي، وفيه جاءت العبارة الوصفية لتيار عبدالإله بنكيران (بالعقارب الخضراء)، وهذا مما سبق بدأت بوادره الآن تتبين كنتائج داخل الحزب، بين من جمد أو استقال، ومن علق عضويته.

إن الإخوان بالمغرب فقدوا بوصلة البناء التي كانت في أوجها نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات، وسيعرف البيت الداخلي مزيدا من التقطيع بين من ذاق حلاوة الاستمرار والاستقرار في دواليب السلطة، وبين من يحرك القواعد الاجتماعية التي

** إن القطاعات الوزارية التي أشرف على تسييرها حزب العدالة والتنمية، أخذت البهرجة السياسية دون النتائج العملية، وكل القطاعات التي أشرفوا عليها عرفت تعثرا في سرعة القرار.

تحصد الوعود المستقبلية المعلقة.

من وجهة نظرك.. هل تؤجل الانتخابات بسبب جائحة كورونا؟

تم الحسم في تاريخ الانتخابات ولن تؤجل، والمغرب يعرف حملة تلقيح واسعة رغم انتشار الجائحة بسبب الجالية وبسبب المناسبات، وقد فاق عدد الملقحين أكثر من 12 مليون نسمة بجرعتين وأربعة ملايين بجرعة واحدة، وسيشرع في تعميم اللقاح على الفئة العمرية التي تبلغ سن 12، ولكن المغرب رغم حسمه في إجراء الانتخابات في تاريخها، إلا أن هناك حملة توعوية بالابتعاد عن التجمعات وإجراء قواعد الحملة بما يتوافق مع الاحتياطات الاحترازية.

ما تأثيرات التأجيل في حال حدوثه؟

في حال حدوث التأجيل، سيكون تحدي للأحزاب السياسية على مستوى التنظيم الإجرائي للعملية الانتخابية، وسيكون على الدولة أن تعتمد ميزانية مالية إضافية لحماية العملية الانتخابية وتدبير إجراءاتها. وطبعا سيفتح المجال أكثر لبعض تجار الانتخابات في توسيع دائرة التفاوض والبحث عن الحيل الانتخابية.

أخيرا.. ما السيناريوهات المتوقعة؟

يصعب التكهن بالسيناريوهات المحتملة، غير أن انتخابات الغرف المهنية برهنت المعادلة المعهودة في الانتخابات، أن الأحزاب الأكثر كسبا للمقاعد هي التي تملك قوة التفاوض والتحالف، كما وقع بين حزب التجمع الوطني للأحرار وبين حزب الاستقلال وحزب الأصالة والمعاصرة، والمؤشرات تعطي شرعية مبدئية لهذه الأحزاب بحكم منهجية العمل السياسي التي تتبناها.

> ** دعا احد كبار قياديي الحركة الإسلامية إلى الابتعاد عن العمل السياسي والفصل بين الحركة والحزب، لأن الحزب سيقسم ظهر العمل الإسلامي،

فتحي المريمي:

أعضاء ملتقى الحوار يسعون لتحقيق مصالح أطياف سياسية

حوار/ سوزان الغيطاني

أكد المستشار الإعلامي لرئيس مجلس النواب فتحي المريمي أن أعضاء ملتقى الحوار السياسي يمثلون أطيافا سياسية ويسعون لتحقيق مصالحها معربا في مقابلة مع صحيفة المرصد عن أمله في أن يتمكنوا من إصدار قاعدة دستورية للانتخابات وإحالتها لمجلس النواب لاعتمادها.

إلى نص الحوار:

كيف تابعت فشل أعضاء ملتقى الحوار السياسي في الاتفاق على قاعدة دستورية للانتخابات؟

كان لدي أمل في توصل أعضاء ملتقى الحوار السياسي لاتفاق لكن عدم اتفاقهم سبب لنا حالة عدم ارتياح لأننا كنا نتمنى أن يتفقوا لكن هناك اجتماع آخر لأعضاء الملتقى ربما يصلون خلاله لاتفاق بشأن القاعدة الدستورية للانتخابات

قريبا سوف يتم عقد جلسة أخرى لأعضاء ملتقى الحوار.. هل تتوقع أن تنجح؟ وما الفرق بينها وبين سابقاتها؟

أتمنى أن ينجح أعضاء ملتقى الحوار في الوصول لتوافق وإن كنت أرى أن كل عضو من أعضاء الملتقى يمثل طيفا سياسيا معين ويبحث عن مصلحته لكننا نتمنى أن يتفقوا على إصدار قاعدة دستورية ويحيلوها لمجلس النواب لاعتمادها.

إلى أي مدى يمكن لمجلس النواب التدخل لحسم هذا الخلاف؟

من الآن بدأ مجلس النواب في عمله المتمثل في إصدار القانون الخاص بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية وأعتقد أن قانوني انتخاب الرئيس والبرلمان هما اللذان يمكن أن يحسما الخلاف الحاصل في ملتقى الحوار.

**مجلس النواب شرع في مناقشة قانون انتخاب رئيس للبلاد ومن ثم قانون آخر لانتخاب برلمان جديد.

إذا أخفق أعضاء ملتقى الحوار في الوصول لتوافق.. ما الخطوة القادمة؟

لقد بدأنا في هذه الخطوة بالفعل حيث توقعنا إخفاق أعضاء ملتقى الحوار في الوصول لتوافق لذلك شرع مجلس النواب في مناقشة قانون انتخاب رئيس للبلاد ومن ثم قانون آخر لانتخاب برلمان جديد.

** إلى أي مدى يمكن للبعثة الأممية أن تنجح في الضغط على أعضاء ملتقى الحوار للوصول إلى توافق؟

البعثة الأممية تحاول أن تعطي آراء وأفكار وحلول لأعضاء ملتقى الحوار للوصول لتوافق فهي لم تقصر في عملها للمساعدة على تمكين أعضاء ملتقى الحوار من الوصول لتوافق.

** إلى أي مدى ترى أن الانتخابات في ليبيا مهددة بالتأجيل؟

إذا أخفق الجميع في تقديم قاعدة دستورية للانتخابات سيكون هناك تأجيل لموعد الانتخابات لكنني متأكد أن عدد كبير من الليبيين سواء الممارسين للعمل السياسي أو مؤسسات المجتمع المدني أو المواطنين العاديين يسعون لإجراء الانتخابات في موعدها المقرر في 24 ديسمبر 2021.

** هل هناك تخوف من فشل الانتخابات؟

إلى الآن لست متخوفا من فشل الانتخابات لكن نجاحها يرجع لإرادة الليبيين فإذا كان هناك إرادة حقيقية لدى الليبيين سيتم إجراء الانتخابات في موعدها.

** إلى أي مدى يمكن التعويل على الشارع الليبي للضغط في اتجاه التوافق بين الأقطاب المختلفة؟

يجب أن يتمتع المواطنين الليبيين بمستوى عالي من الوعي وأن ينادوا بصوت عالي بضرورة التوافق بين الأجسام السياسية في ليبيا ليتجه الجميع للانتخابات التي سنرحب جميعا بنتائجها دون أن نعرقل من يختارهم الشعب الليبي عبر صناديق الاقتراع سواء كان رئيسا أو برلمانا.

** سنرحب جميعا بنتائج الانتخابات دون أن نعرقل من يختارهم الشعب الليبي عبر صناديق الاقتراع سواء كان رئيسا أو برلمانا.

كاريكاتير

محمد قجوم